JEF/Journal of Education Faculties
Volume 18, Issue (1), 2024

مجلة كليات التربية ـ جامعة عدن
المجلد 18 ، العدد (1)، 2024 م

مشكلات التعليم المهني والتقني في المعاهد المهنية والتقنية في محافظة لحج من وجهة نظر المعلمين

مطلق عبدالله محمود الخريشي

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلات التعليم المهني والتقني في المعاهد المهنية والتقنية في محافظة لحج من وجهة نظر المعلمين. ولتحقيق ذلك أجريت الدراسة على عينة عشوائية طبقية من المعلمين المهنيين والتقنيين في محافظة لحج، حيث تكون مجتمع الدراسة من (106) وتكونت عينة الدراسة من 54 معلمًا ومعلمة تشكل (51%) من المجتمع الأصلي وقد تم جمع البيانات باستخدام استبانة مكونة من 59 فقرة موزعة على خمسة مجالات لقياس المشكلات المتوافرة وهي:

مجال النظم والقوانين والادارة، مجال التجهيزات والإمكانات، مجال النمو المهني، المناهج، مجال التمويل المالي

وقد بلغ الثبات الكلي للأداة باستخدام معادلة كرو نباخ ألفا إلى (0.950) وهو معامل عال يفي بأغراض الدراسة، وقد تم معالجة البيانات احصائيًا باستخدام المتوسطات الحسابية والنسب المئوية، واختبار (ت) لمجموعتين مستقلتين، **وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:**

- أن الدرجة الكلية للمشكلات التي تواجه التعليم المهني في المعاهد المهنية من وجهة نظر المعلمين كانت كبيرة حيث وصلت النسبة المئوية(69.69%) ، وكان مجال النمو المهني للمعلمين في المرتبة الأولى للمشكلات المتوافرة، حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة لها إلى (74.58%) بينما كان مجال النظم والقوانين والإدارة في المرتبة الأخيرة حيث وصلت النسبة المئوية للاستجابة إلى (68.26%) وأظهرت الدراسة على أنه:

- توجد فروق ذات دلالة احصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في متغير الجنس ولصالح الاناث في كل المجالات ماعدا مجال النظم والقوانين والإدارة.

وفي نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بالاتي:

- تفعيل مؤسسات التعليم الفني والمهني، وتوفير المستلزمات الكافية لكل مؤسسة واستحداث اقسام جديدة بما يحقق ويلبي احتياجات ومتطلبات سوق العمل ويضمن مواكبة التطورات المتسارعة التقنية والتكنولوجية.

- ربط مناهج التعليم الفني والتدريب المهني باحتياجات سوق العمل، وبتصميم مناهج دراسية متكاملة ومتوازنة ومرنة ومتطورة تلبي احتياجات سوق العمل، وتتناغم مع متطلبات خطط التنمية الوطنية المستدامة وفقاً للمستويات العالمية.

الكلمات المفتاحية: التعليم الفني والتدريب المهني(المشكلات، الصعوبات).

المقدمة: يشكل كل من التعليم الفني والمهني أساسًا للحركة التربوية المعاصرة، فمن خلاله يتمكن المجتمع المعاصر من تنمية موارده البشرية بما يتفق مع مطالبه وحاجاته على هيئة برامج مكثفة لتخطيط القوى العاملة .هذه البرامج هي عادة جزء من برامج التنمية الشاملة لا يمكن إغفاله البتة، بل أن بقية البرامج التنموية الأخرى تقوم عليه. وطالما أن النظام التعليمي ينظر إليه على أنه كل متكامل من الأجزاء والعناصر المتفاعلة التي تؤثر كل منها في الآخر ويتأثر به فإن التاريخ والسياسة

والادارة، كل ذلك هو من عناصر هذا النظام التعليمي الفني المهني كلما، أمكن زيادة كفاءته منهجًا وأهدافًا وتطبيقًا وتقويمًا (الخطيب،1995: 25).

فالتعليم الفني هو اساس لجهود التنمية في أي مجتمع من المجتمعات ،وأهمية الدور الذي يمكن ان يقوم به هذا النوع من التعليم في دفع عجلة التنمية وتحقيق اعلى معدلاتها حيث ان خطط التنمية مهما كانت درجة جودتها فإنها لا يمكنها ان تحقق اهدافها ومعدلاتها المستهدفة الا اذا توافرت لها الكوادر البشرية المؤهلة علميا وتقنيا في كافة المجالات العمل والانتاج (صاروخ،2015، 229-308) ،وفي هذا السياق يعد التعليم الفني بكافة انواعه واشكاله ومستوياته احد ا التعليم الفني بكافة انواعه واشكاله ومستوياته احد اهم الروافد التي تزود المجتمعات بتلك الكوادر البشرية اللازمة للتحقيق التنمية ،وحل المشكلات المتفاقمة التي تعاني منها الدول، مما يسهم بشكل مباشر في العمل على تحقيق الاهداف الانمائية للألفية التي اقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر عام 2000م.(Moustafa, 2016:57)

لذا فان الكثير من دول العالم تعطي الأولوية للتعليم المهني والتقني في الدعم لتدريب جيل من الشباب، واكسابهم الخبرات العلمية والفنية وتامين فرص العمل لهؤلاء الخريجين كل في اختصاصه.

وقد سعت اليمن كغيرها من الدول الى الاهتمام بقطاع التعليم المهني والتقني وادراك اهميته كركيزة اساسية من ركائز التنمية والنمو الاقتصادي حيث شرعت الدولة منذ مطلع التسعينات وتحديدا منذ العام 1991م بالتوسع في بناء المؤسسات التعليمية المهنية والتقنية وزيادة اعدادها والتنوع في برامجها وتجهيزها بالمعدات والاجهزة والوسائل حيث وصل عدد المعاهد والمراكز المهنية والتقنية الى (54) معهدا ومركز في العام 2003م، بينما كان عددها (39) معهدا في العام 1991م،بالاضافة الى عقد المؤتمرات واللقاءات الموسعة لذوي الاختصاص لمناقشة اهم المشكلات والعقبات التي تواجه العملية التعليمية وتقديم المقترحات والتصورات والحلول اللازمة لتجاوزها حيث عقد المؤتمر الوطني الاول للتعليم الفني والتدريب المهني في صنعاء في العام 1999م والذي ناقش العديد من المشكلات والصعوبات التي تواجه قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن ليأتي بعد ذلك وضع الدولة(لأول استراتيجية جرى اعدادها لهذا القطاع في العام 2004م لتغطي الفترة 2005-2014، وقد حددت هذه الاستراتيجية ثلاث مراحل للتنفيذ،

المرحلة الاولى (2005-2008): اعتماد نهج يقوده الطلب للتعليم الفني والتدريب المهني وكذا تشغيل وتجهيز 35 معهد جديد للتعليم الفني والتدريب المهني.

المرحلة الثانية (2009-2012): التوسع في نظام التعليم الفني والتدريب المهني بما يتناسب مع مستوى الطلب في سوق العمل وفي قطاعات محددة وتجمعات سكانية محددة.

المرحلة الثالثة (2013-2014): مراجعة وتقييم منظومة التعليم الفني والتدريب المهني.

وقد أهتمت الاستراتيجية بزيادة مستوى الالتحاق بهذا النوع من التعليم ليصل الى 15% من كافة الطلاب فيما بين الفترة 2005-2014، ولتحقيق هذا الهدف كان ينبغي بناء عدد 137 معهد في 20 محافظة حتى تستوعب 15% من طلاب التعليم الالزامي (التعليم الاساسي) وكذلك 82 معهد اخر لاستيعاب 15% من خريجي الثانوية العامة غير انه لم يتسنى تنفيذ هذه الاستراتيجية او تقييمها بصورة كاملة، ومنذ انتهائها في العام 2014 فقد اصبح هذا القطاع مفتقرا الى رؤية موحدة واصبح يعاني من التشظي الى جانب ضعف التنسيق فيما بين مركزي الوزارة في كلا من صنعاء وعدن وكذلك في ما بين مختلف مقدمي خدمات التعليم الفني والتدريب المهني في القطاعين العام والخاص (ILO:2019, 10-14). وعلى الرغم من ذلك الاهتمام الا ان قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن لا زال يعاني من قصور واضح في طاقته الاستيعابية وسوء أداؤه وتدني التأهيل للمدرسين والمدربين مع تسرب العناصر ذات الكفاءة بسبب ضعف الرواتب والحوافز اضف الى ذلك ضعف الموازنة التشغيلية وقلة التجهيزات وانعدامها في عدد من المؤسسات مع تغليب الدراسات النظرية على التطبيقية

وتقادم المناهج التعليمية وعدم ارتباطها بالاحتياجات الفعلية لمتطلبات سوق العمل وغيرها من المشاكل ادت الى مخرجات ضعيفة الامكانات والقدرات والمهارات لا تلبي احتياجات المجتمع ولا تساهم في أي نمو او يكون لها أي اثر ايجابي على التنمية الشاملة التي تسعى لها اهداف هذا القطاع من التعليم.

مشكلة الدراسة: يشكل التعليم الفني والتدريب المهني أحد مدخلات النمو الاقتصادي كونه يؤثر في متغيرات التشغيل والبطالة ودخل الفرد ومستوى المعيشة وحالة الفقر، والاهتمام بهذا النوع من التعليم يعد المحك الحقيقي الذي يتمحور عليه ناتج التنمية، كما أن الاستثمار في هذا النوع من التعليم يعد استثماراً من أجل المستقبل لأن التغيير أصبح سمة بارزة في ديناميكية الحياة المعاصرة، كون المعارف والمهارات 'تشكلان محكين للنمو الاقتصادي والتطوير الاجتماعي. ومن خلال تقييم مخرجات المعاهد المهنية والتقنية في محافظة لحج ومدى تحصيلها المعرفي العلمي والعملي ومدى امتلاكها وقدرتها على اداء الكفايات المهنية المطلوبة نجد ان هناك ضعف لدى الخريجين وقصور واضح في قدراتهم العملية لا يمكنهم من الدخول الى سوق العمل والحصول على فرص التشغيل بشكل تنافسي، وبالتالي يتوجه هؤلاء الخريجون للتسجيل في قوائم طالبي الوظيفة العامة بعد ان تلاشت فرص الالتحاق بسوق العمل، لتضيف هذه المخرجات عبئا اخر على الدولة وترفع من معدلات البطالة، مما يعطي مؤشرات واضحة على وجود خلل وقصور في العملية التعليمية ومشكلات وصعوبات تكتنف سير اجراءاتها وتؤثر بشكل كبير على تحقيق اهدافها وبالتالي وجب تسليط الضوء حول هذه المشكلات والعقبات وتصنيفها وتحليل مستوى تأثيرها ومن هنا ظهرت مشكلة الدراسة للباحث والتي يمكن تحديدها من خلال الاجابة على السؤال الرئيس الاتي:

ما مشكلات التعليم المهني والتقني في المعاهد المهنية والتقنية في محافظة لحج من وجهة نظر المعلمين؟

اسئلة الدراسة: من السؤال الرئيس لمشكلة الدراسة تتفرع عدد من الاسئلة على النحو الاتي:

1. ما درجة مشكلات التعليم المهني والتقني في المعاهد المهنية والتقنية في محافظة لحج من وجهة نظر المعلمين؟
2. هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =0.05) في متوسط مشكلات التعليم المهني والتقني في المعاهد المهنية والتقنية في محافظة لحج من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير الجنس؟

أهداف الدراسة: هدفت الدراسة إلى الاتي:

1. التعرف على المشكلات والمعوقات والصعوبات التي يعاني منها قطاع التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن بشكل عام وفي المعاهد المهنية والتقنية في محافظة لحج بشكل خاص.
2. تحديد درجة تأثير هذه المشكلات كما يراها المعلمون المهنيون والتقنيون في المعاهد المهنية والتقنية في محافظة لحج.

اهمية الدراسة: تكمن اهمية الدراسة في الاتي:

- القاء الضوء على اهمية التعليم الفني والتدريب المهني ودوره الاساسي في النمو الاقتصادي وتوفير الايدي العاملة والمدربة والقادرة على تلبية احتياجات المجتمع.
- الكشف عن المشكلات التي تواجهها الهيئة التعليمية في المعاهد المهنية والتقنية في محافظة لحج
- إعطاء القائمين على التعليم الفني والتقني صورة عن المشكلات التي تعاني منها معاهد التعليم الفني والتقني.

حدود الدراسة: تتحدد الدراسة بالحدود التالية:

الحدود الزمانية: العام الدراسي 2023 -2022م

الحدود المكانية: تشمل الدراسة المعاهد المهنية والتقنية في محافظة لحج.

الحدود البشرية: المعلمين المهنيين والتقنين في المعاهد المهنية والتقنية في محافظة لحج

مصطلحات الدراسة:

المشكلة: يعرفها العاجز(2001: 214) بانها هي مواقف او ظاهرة تتكون من عدة عناصر متشابهة ومتداخلة يكتنفها الغموض ويواجها الفرد او الجماعة، وحلها يتطلب تحليلها وتعريف عناصرها واسبابها والظروف المحيطة بها من اجل الوصول الى القرارات المناسبة بشأنها.

ويعرفها الباحث اجرائيا: بانها الصعوبات والعراقيل والمواقف المتداخلة، التي تحول دون تحقيق الاهداف المرجوة من العملية التعليمية او تؤدي الى الاختلال والقصور فيها في التعليم المهني والتقني.

التعليم المهني: يعرفه قانون التعليم الفني والتدريب المهني رقم (23) لسنة 2006م بانه"(هو جميع اشكال مستويات العملية التعليمية المهنية التي تتضمن بالإضافة الى المعارف العامة العلوم والتقنيات (التكنولوجيا) اكتساب المهارات والمواقف العملية المتعلقة بممارسة المهنة في مجالات الحياة المختلفة.

التعليم التقني (الفني): يعرفه قانون التعليم الفني والتدريب المهني رقم (23) لسنة 2006م بانه"(هو جميع اشكال مستويات العملية التعليمية المهنية التي تتضمن بالإضافة الى المعارف العامة دراسة التكنولوجيا والعلوم المتعلقة بممارسة المهنة في شتى الاختصاصات.

المعاهد المهنية: هي مؤسسات تعليمية تربوية مهنيه تعمل لإعداد العمال والصناع المهرة في دراسة لمدة عامين او ثلاثة اعوام بعد التعليم الاساسي.

المعاهد التقنية: هي مؤسسات تعليمية تربوية تقنية تعمل لإعداد الفنيين والصناع المهرة في دراسة لمدة عامين او ثلاثة اعوام بعد الثانوية العامة.

المعلم المهني: يطلق عليه المعلم التطبيقي أو الميداني أو العملي، وهو يتولى إكساب الطالب المهارات العملية في الورشة أو المعمل أو الحقل أو الميدان، ويحمل مؤهل لا يقل عن الثانوية العامة الفنية، لكنه يتمتع بكفاءة عملية عالية في مجال تخصصه (فلاته، 1994، ص24).

معلم التعليم المهني والتقني: هو الشخص الذي يتولى تدريس المواد المهنية النظرية منها والعملية وتدريب الطلاب على المهارات العملية في نوع او أكثر من مستويات التعليم المتعلق بإعداد الخريجين لممارسة المهن.

الإطار النظري ودراسات السابقة: التعليم المهني أو التعليم والتدريب المهني يهتم بإعداد المتدربين والمتعلمين وتأهيلهم للوظائف التي تعتمد في أساسها على الأنشطة اليدوية والعملية – غير الأكاديمية – والتي لها علاقة وثيقة بمهنة أو حرفة معينة ومن ثم يجني الطالب الخبرة العملية اللازمة في المهنة المختارة ويُشار إلى التعليم المهني في بعض الأحيان بأنه التعليم التقني لأن المتعلم أو المتدرب يصبح قادرا على أن يطور خبراته التقنية والتكنولوجية بطريقة مباشرة (العاني و الجميلي،2000).

والتعليم المهني يعرف بأنه" عملية حصول الفرد على المهارات والمعلومات والاتجاهات أو تزويده بها، أو تطويرها لديه بشكل يؤدي إلى تغيير في سلوكه وأدائه، ليصبح قادر على القيام بجزء من عمل، أو عمل متكامل، أو مجموعة من الأعمال بشكل متقن (بدرخان،2006: 14).

التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن: تعود البدايات الأولى لتأسيس التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن الى العام 1895وذلك بتأسيس مدرسة الصنائع بالعاصمة صنعاء ايام الوالي العثماني حسين حقي حلمي والتي استقدم لها الخبراء والمدرسين من اسطنبول، وشملت المدرسة عددا من التخصصات هي :الزخرفة، النجارة، الخراطة (وكان مقرها هو مبنى المتحف الحربي حالياً) .وفي العام 1927 تأسس في مدينة عدن المعهد التجاري العدني لمواكبة التوسع في الاعمال والوكالات التجارية المختلفة وفي العام 1954 بدء المعهد بتقديم الدارسات النظامية للمستوى المهني لمدة ثلاث سنوات بعد المتوسطة، وفي الخمسينات من نفس القرن تأسس اول مركز للتدريب المهني الصناعي لتغطية الاحتياجات من المهارات

المطلوبة لخدمة مصفاة البترول في عدن . وشهد العام1936 تأسيس اول مدرسة زراعية في صنعاء من قبل الاستاذ احمد وصفي زكريا (سوري الجنسية) كما افتتح في العام 1937 مدرسة صناعية لصناعة النسيج وفي العام 1949 انشاء بصنعاء مدرسة للفتيات لتدريس العلوم الاساسية وادارة الشئون المنزلية والخياطة والتطريز .وافتتح في العام 1951 في عدن المعهد الفني في المعلا الذي كان يسمى آنذاك بالكلية الفنية شمل اربعة تخصصات (نجارة وتركيب، ميكانيكا عامة، ميكانيكا سيارات، كهرباء عامة وتمديدات) في المستوى الثانوي المهني وفق مناهج (سيتي اند جيلدر البريطانية) وقدم المعهد لاحقاً دورات تدريبية قصيرة في نفس التخصصات، وفي العام 1961 بدء المعهد العمل في مستوى الدبلوم الفني لتخرج كوادر متوسطة وفتح قسم تجاري نظام سنتين (وزارة التعليم الفني والتدريب المهني :2014).

وقد كان هناك نظامين قبل الوحدة اليمنية في عام 1990، حيث كان النظام التعليمي في الشطر الجنوبي متناسب مع القوى البشرية المحدود نسبيا، اما في الشطر الشمالي فكان عدد المعاهد والتخصصات الموجودة لا تتناسب مع القوى البشرية . ونورد فيما يأتي مراحل تطور التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن كتخصص يخدم احتياجات سوق العمل.

وشهد التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن اهتماما كبيرا من قبل الحكومة اليمنية بعد تحقيق الوحدة اليمنية بين الشطرين في العام 1990م، حيث شرعت الدولة منذ مطلع التسعينات وتحديدا منذ العام 1991م بالتوسع في بناء المؤسسات التعليمية المهنية والتقنية وزيادة اعدادها والتنوع في برامجها وتجهيزها بالمعدات والاجهزة والوسائل حيث وصل عدد المعاهد والمراكز المهنية والتقنية الى (54) معهدا ومركز في العام 2003م، بينما كان عددها (39) معهدا في العام 1991م (الاستراتيجية الوطنية للتعليم الفني والتدريب المهني2005-2014).

مسارات التعليم الفني والتدريب المهني : لا يوجد سوى ثلاثة مستويات تعليمية متوفرة للملتحقين بالتعليم الفني والتدريب المهني) أنظر الجدول (1)، بإمكان الطلاب بعد التعليم الأساسي الالتحاق بمسار التدريب المهني والذي ينتهي بالحصول على دبلوم عمالة ماهرة (دبلوم التدريب المهني) أو(دبلوم مهني ثانوي) ثانوية مهنية، وبالنسبة لأولئك الطلاب الذين يستمرون في التعليم ما بعد الثانوي فإنهم يصبحون مؤهلين للحصول على دبلوم التعليم التقني

الجدول (1) الدرجات العلمية في التعليم الفني والتدريب المهني:

الدرجة	مقدم الخدمة	فترة التعليم	الشروط القبلية / المسبقة
دبلوم التدريب المهني	مراكز التدريب المهني	سنتان	شهادة التعليم الأساسي
ثانوية مهنية	معاهد مهنية	سنة واحدة أو ثلاث سنوات بعد التعليم الأساسي	دبلوم التدريب المهني أو شهادة الأساسي
دبلوم تقني	المعاهد التقنية	سنتين	شهادة التعليم الثانوي أو شهادة الثانوية المهنية
دبلوم تقني عالي	كليات المجتمع	ثلاث سنوات	شهادة التعليم الثانوي أو شهادة الثانوية المهنية
بكالوريوس تطبيقي		4 سنوات، متوفر في كليات المجتمع في صنعا وعدن فقط	
بكالوريوس معلم تقني		سنة ونصف	تعليم تقني بعد الثانوي ثلاث سنوات

وبعد إكمال التعليم الأساسي بوسع الطلبة الالتحاق بالتدريب المهني (سنتان - ثلاث سنوات) انظر الجدول (1) وعند إكمال التعليم الثانوي أو التعليم المهني الثانوي يمكن للطلاب أن يلتحقوا بالتعليم بعد الثانوي في معاهد تقنية (سنتان) أو في كليات المجتمع (3سنوات).

التعليم الفني والتدريب المهني وتأثيرات النزاع المسلح في اليمن 2015:

أشارت طه (2016م) إلى أن أقوى الآثار السلبية للنزاع تقع على العملية التعليمية ومنشئاتها وينتج عن هذا الوضع ضعف المستوى التعليمي لدى التلاميذ، وتضعف التنشئة والتعليم للأجيال وتتسبب في توقف عجلة التنمية، وهو ما يؤثر سلبا على

أسس مرتكزات التنمية ومصدرها والمتمثلة في ا لعنصر البشري الذي يعتبر رأس المال القيمي للمجتمع. وليس وضع التعليم والتدريب المهني والتقني احسن حالٍ مما ذكر أنفاً، حيث يستقطب هذا النوع من التعليم حالياً أقل من 2٪ من خريجي التعليم العام والإنفاق على هذا النوع من التعليم يمثل 1.02% من إجمالي الإنفاق الحكومي، أي ما يعادل 0.2 ٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي، ويضاف إلى ذلك أن الملتحقين بالتعليم الفني والمهني لا تتاح لهم فرص الالتحاق بالتعليم العالي (تقرير اللجنة الوطنية للتعليم للجميع، 2014م) .وبما أن الطلاب الملتحقين بهذا التعليم هم من الفئة العمرية المرغوب في استقطابها للقتال من قبل أطراف النزاعات، فإن التداعيات حيالها كثيرة، ناهيك عن الأضرار المتعددة، ومنها تعرض أكثر من 67% من منشآت التعليم والتدريب المهني والتقني الحكومية للتدمير الكلي والجزئي، وتدمير عدد 17 من المنشئات الخاصة، وعدد العاملين في التعليم والتدريب المهني والتقني 3315 موظفًا وموظفة قبل النزاع في العام 2013-2014م، انقطع منهم عن العمل بسبب النزاعات المسلحة ما يربو على 1928 موظفًا وموظفة يمثلوا ما نسبته 58 ٪ من مجموع الكادر البشري وفي ظل هذا الوضع أسهمت النزاعات المسلحة في تدمير البنى التحتية للتعليم والتدريب، وانعكس ذلك بشكل كبير على المستوى التعليمي بكافة أنواعه ومستوياته، وعلى جودة خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني بشكل خاص، (تاج الدين واخرون،2020:ص 6).

مما تقدم يبدو جليا وضع التعليم الفني والتدريب المهني في اليمن وما لحق به من اثار تدميرية جراء الصراع الحاصل فيه منذ العام 2015م مما انعكس سلبا على اداء هذا القطاع الهام من التعليم النوعي وعلى كل عناصره وبناه التحتية واصبح يعاني من قصور واضح في طاقته الاستيعابية وسوء إدارتـه وتـدني التأهيل للمدرسين والمدربين مع تسرب العناصر ذات الكفـاءة بسبب ضعف الرواتب والحـوافـز و نـدرة العنصـر النسائي في الهيئة التعليمية والتدريبية وضعف الموازنة التشغيلية وقلة التجهيزات وانعدامها في عدد من المؤسسات مع تغليب الدراسات النظرية علي التطبيقية وتنـوع جهات الإشراف وإصدار تصاريح انشاء وتجديد تصاريح عمل مؤسسات التعليم والتدريب الأهلي والخاص المتلازم مع غياب كامل للإشراف من قبل الوزارة علي الرغم من انتشار المعاهد والكليات الأهلية والخاصة في عدد من المحافظات المتلازم مع تدني التنسيق مع سوق العمل وضعف الاستفادة من موارد صندوق تنمية المهارات لتعزيز العملية التعليمية والتدريبية ، كما يعاني هذا النوع من التعليم من اختلالات هيكلية جسدت الضعف وغياب التنسيق والشراكة مع مؤسسات الإنتاج المعزز بتضارب الاختصاصات بين وزارات التعليم من ناحية والسلطة المحلية من ناحية أخرى ، كل تلك العوامل أسهمت في تعميق الاختلالات و قادت إلي غياب الثقة بنواتج العملية التعليمية والتدريبية في ضل غياب إدارة الجودة والاعتماد الأكاديمي ومنح الشهادات المعترف بها علي المستوى المحلي والخارجي.

دراسات السابقة: هناك عدد من الدراسات حاولت الكشف عن واقع التعليم الفني والتحديات التي تواجهه، ووضِعت العديد من الاستراتيجيات والخطط اللازمة لتطويره، وتحقيق أهدافه التربوية والتنموية. وفيما يأتي اهم الدراسات السابقة التي حصل عليها الباحث:

دراسة الشرجبي والشهاب والمطري(2022م): هدفت الدراسة إلى التعرف على متطلبات تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية؛ بالاستفادة من تجارب أكثر الدول العالمية الرائدة في مجال التعليم الفني والتدريب المهني وهي: (ألمانيا - التمسا - سويسرا - فنلندا). واستخدم الباحثون المنهج الوصفي التحليلي المقارن. وتمثلت العينة في مجموعة من الوثائق الورقية والإلكترونية والدراسات خلال الأعوام الأخيرة. وبينت نتائج الدراسة وجود جوانب قصور ومشكلات تواجه نظام التعليم الفني والمهني في الجمهورية اليمنية. من أهمها: ازدواجية وتعددية مصادر التشريع. ضعف التمويل والاعتماد شبة الكلي على التمويل الحكومي ضعف البنية التحتية؛ وتقليدية المناهج وأساليب وطرائق التدريس، واستنادا للنتائج قدم الباحثون مجموعة من التوصيات؛ وتضمنت أهم المتطلبات لتطوير النظام وأهمها: توحيد مصدر

التشريعات والسياسات في وزارة واحدة. والتمكين الإداري للكليات الفنية والمعاهد المهنية. وإيجاد مصادر تمويل متعددة لدعم التعليم الفني والمرني. وفتح برامج دراسية وتخصصات حديثة.

دراسة تاج الدين واخرون 2020م: هدفت الدراسة إلى تحديد التداعيات الإدارية للنزاع المسلح وتأثيرها في جودة خريجي التعليم والتدريب المهني والتقني استخدمت هذه الدراسة المنهج المختلط (كمي- نوعي).(تم أخذ عينة الدراسة الكمية بطريقة احتمالية .تتألف العينة من (615) شخصًا، من بينهم 60 مدرسًا و 66 موظفًا و 489 طالبًا. لإجراء التحليل العاملي التوكيدي، (AMOS) التحليل الإحصائي وتم استخدام برنامج SPSS. تم إجراء تحليل البيانات تم تحليل مسار العلاقات بين متغيرات الدراسة، والتحقق من الصدق بجميع أنواعه، ومن الموثوقية المركبة؛ (SEM)وبواسطة معادلة النمذجة الهيكلية واعتمدت الدراسة النوعية على مقابلات مع ثلاث مجموعات بؤرية من الأكاديميين والموظفين المرتبطين بالتعليم والتدريب المهني والتقني، وشملت 14 أكاديميًا وموظفًا.

وخلصت الدراسة إلى النتائج التالية :إلى أن هناك عواقب سلبية مباشرة للنزاع المسلح تؤثر في جودة خريجي التعليم والتدريب المهني في اليمن.

دراسة عبدالغني وعبدالقادر (2017م): هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع التعليم التقني والتقاني في السودان والمشكلات التي تواجهها وحلولها، استخدم الباحثان المنهج الوصفي باعتباره الأنسب لمثل هذه الدراسات، تمثل مجتمع الدراسة في أساتذة التعليم التقني والتقاني والبالغ عددهم 350 أستاذ بالإضافة، الى خريجي التعليم التقني والتقاني والبالغ عددهم 400 خريج ، تم اختيار عينة عشوائية مكونة من (100) أستاذ من التعليم التقني والتقاني و(100) من خريجي التعليم التقني والتقاني ، تم جمع بيانات الدراسة عبر استبانة قام الباحثان بتقنينها من حيث الصدق والثبات ومن ثم تطبيقها علي عينة الدراسة ، ولمعالجة البيانات استخدم الباحثان إحصاء وصفي تمثل في النسبة المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري بالإضافة إلى إحصاء لا بارومتري تمثل في مربع كاي . أهم النتائج : أن اهداف التعليم التقني والتقاني في السودان واضحة بالنسبة للمسؤولين ولكن هنالك مشكلة في تنفيذها .المرتبات للعاملين بالتعليم التقني والتقاني غير كافية ولا تلبى احتياجاتهم . عدد الكوادر بالتعليم التقني والتقاني غير كافي . الهياكل الإدارية الموجودة لا ترضي طموحات أساتذة التعليم التقني والتقاني مما يترتب على المجلس القومي للتعليم التقني والتقاني مراجعتها.

دراسة حماد والنخالة (2008م): هدفت الدراسة إلى تحديد مشكلات التعليم المهني في محافظات غزة من وجهة نظر المعلمين، وأتُبع أسلوب المسح الشامل لمجتمع الدراسة، وطورت أداة لجمع البيانات، وأُستخدمت الأساليب الإحصائية الوصفية كالمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لتحليلها. وأظهرت نتائج الدراسة أن التعليم المهني في محافظات غزة يعاني من بعض المشكلات من بينها : المشكلات الاجتماعية الناتجة عن انخفاض وعي أولياء الأمور بالتعليم المهني، ونظرة المجتمع الدونية لهذا النوع من التعليم، والمشكلات الشخصية كضعف قدرات ومعدلات ذكاء الملتحقين بالتعليم المهني، وعزوف الطلاب المتفوقين عن الالتحاق بمؤسساته لاعتقادهم بأنه لا يحقق لهم المستقبل المرغوب، والمشكلات الإدارية المتمثلة في انخفاض فرص الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي المهنية، وغياب نظم التحفيز المشجعة على الالتحاق به، وعدم اهتمام المسؤولين بالمدارس والمراكز المهنية، والمشكلات الاقتصادية الناشئة عن ضعف تمويل مؤسسات التعليم المهني، وتدني المستوى الاقتصادي للأسرة، والمشكلات التربوية الناتجة عن عدم واقعية المقررات والبرامج الدراسية، وانخفاض مستوى أداء بعض المعلمين، وقلة الدورات التدريبية، والافتقار إلى مصادر المعرفة والكوادر المؤهلة في مجالات الإشراف التربوي المهني لتقييم أداء المعلمين وتطويره، ومعالجة ضعف المستوى التحصيلي لطلبة التعليم الفني والمهني.

دراسة مقدادي (2007م): هدفت الدراسة إلى الكشف عن واقع التعليم المهني في الاردن، وأهم مشكلات التعليم المهني، واتجاهات تطويره. وللإجابة عن هذه الأسئلة تم تصميم ثلاث أدوات للقياس : مقياس واقع التعليم المهني في الاردن، مكون

من (42) فقرة بعد إجراء التعديلات عليه، تقع في ستة مجالات، ومقياس مشكلات التعليم المهني في الاردن، ومكون من (42)فقرة تقع في ستة مجالات بعد إجراء التعديلات عليها، وتم تطبيق هذه المقاييس على معلمي التعليم المهني، ومقياس اتجاهات تطوير التعليم المهني في الاردن، مكون من ثلاثة أجزاء : الاول لقياس الاقتراحات التطويرية، مكون من (24)فقرة، والثاني لقياس الصعوبات التي تواجه التعليم المهني، والثالث لقياس الاتجاهات المستقبلية للتعليم المهني، واستخدم الباحث طريقة المقابلة مع الخبراء والمسؤولين عن التعليم المهني في هذا المقياس. تكون مجتمع الدراسة من (442) معلما ومعلمة في مديريات التربية والتعليم لمحافظة إربد، وعددها(7) ، منهم (201) معلما و معلمة، يتوزعون على فروع التعليم المهني الصناعي، الزراعي، الفندقي، الاقتصاد المنزلي، التمريضي. وتكونت عينة الدراسة من (250) معلما ومعلمة، منهم (141) معلما و (109) معلمة، موزعين على فروع التعليم المهني في أربع مديريات للتربية والتعليم لمحافظة إربد/الاردن، وتشكل عينة الدراسة نسبة (% 78) من مجتمع المديريات التي تم اختيارها، وقد اختيرت عينة المعلمين بالطريقة العشوائية الطبقية، أما عينة الخبراء والمسؤولين فتكونت من (32) خبيرا يمثلون المسؤولين عن التعليم المهني في الاردن.

وكانت أبرز نتائج الدراسة : واقع التعليم المهني في الاردن حسب تقديرات المعلمين متوسط . (تختلف تقديرات المعلمين لواقع التعليم المهني باختلاف خبرة المعلم وفرع التعليم المهني التخصص، وتختلف باختلاف الجنس.

دراسة 'تشونج تيرنس'(2014م): وهدفت الدراسة الى تقديم رؤية شاملة للتعليم الصناعي في سنغافورة .وأشارت الدراسة إلى أنه منذ الاستقلال، نظرت الحكومة السنغافورية إلى التعليم الصناعي باعتباره أداة لإعداد القوي العاملة الماهرة اللازمة للنجاح الاقتصادي سواء في عصر العولمة الشركات متعددة الجنسيات أو عقد الستينيات من القرن العشرين .وليس هذا فحسب، بل كان يعتبر أداة للحكم على درجة المشروع الوطني في الاستقلال والحكم الوطني الرشيد .وبحلول عقد السبعينيات من القرن العشرين وحدوث الثورة الصناعية الثانية، ازداد تأكيد الحكومة على أهمية إنشاء صناعات متقدمة أكثر اعتماداً على المستويات العليا من المهارات .ومن ثم ازداد اهتمامها بالتعليم الثانوي الصناعي .وعلى الرغم من كل هذا، عانى التعليم الثانوي الصناعي من تدني النظرة المجتمعية له، وفشلت السياسات الحكومية حول الجدارة الدراسية في تغيير النظرة المجتمعية لهذا النوع من التعليم .وخلصت الدراسة إلى أن تأثر التعليم الصناعي بالسياقات التاريخية والاقتصادية والقيمية السائدة في المجتمع السنغافوري(Chong, Terence, 2014, pp. 637

دراسة Nwogu and Nwanoruo (2011م) : هدفت دراسة نيوكو ونينورو (2011م) المشاكل والتحديات التي تواجه التعليم التقني والتدريب المهني في نيجيريا بوصفه أحد المكونات الأساسية في استراتيجيات التنمية الوطنية، كما يعد أحد متطلبات التطور التكنولوجي العالمي الذي استوجب ضرورة اكتساب المها ا رت العلمية والتطبيقية. وتوضح الدراسة أن هذا النوع من التعليم والتدريب لا يزال بحاجة إلى مزيد من الاهتمام نظراً لكونه وسيلة للإعداد في المجالات المهنية والمشاركة الفاعلة في عالم العمل ، وبوصفه جانب من جوانب التعليم مدى الحياة، وأداة لتعزيز التنمية المستدامة، وذلك حسب ما ورد عن منظمة التربية والثقافة والعلوم(اليونسكو) وما صدر عن منظمة العمل الدولية عام 2002م من مفاهيم وتفسيرات. وأظهرت نتائج الدراسة وجود جملة من التحديات التي تواجه التعليم التقني والتدريب المهني والتي اثرت سلباً على التعليم مدى الحياة برامج التنمية الوطنية، ومن بين تلك التحديات ما يلي: النقص في القوى البشرية المدربة ، والنقص الحاد في أعداد معلمي التعليم التقني والمهني. ضعف سياسات التعليم التقني، والافتقار إلى المرافق والمعدات اللازمة للتدريب المهني، غياب المتابعة المستمرة للسياسات الحكومية ذات الصلة بالتعليم التقني والتدريب المهني-ضعف التمويل المخصص لتنفيذ برامج التعليم الفني والمهني، وانخفاض أجور المعلمين والعاملين في مؤسساته، وعدم وجود برامج تعليم ريادة الأعمال في مجالات التعليم الفني والتدريب المهني. وأكدت الدراسة على ضرورة اهتمام المنظمات الحكومية بالتعليم التقني والتدريب المهني وريادة الأعمال، وأن تخصص الأموال اللازمة من الميزانية السنوية لدعم برامجه ومؤسساته، وتحسين أجور

المعلمين والعاملين في مؤسسات التعليم التقني ومراكز التدريب المهني، وتوظيف عناصر تدريسية مؤهلة نظرياً وعملياً في تلك المؤسسات والمراكز لتحسين نوعية التعليم والتدريب.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة: استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي الذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، ويصفها وصفًا كيفيًّا دقيقًا، مع التوصيف الكمي لمتغيرات الدراسة وتبويب البيانات وتحليلها ومعالجتها إحصائيًّا، ويعدّ هذا المنهج الأكثر تناسبًا مع هذا النوع من الدراسات، ويساعد بفاعلية أفضل في تحقيق النتائج المراد التوصل إليها؛ سعيًا لتحقيق أهداف الدراسة.

مجتمع الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من المعلمين المهنيين والتقنيين في محافظة لحج في العام الدراسي 2022-2023م. وبحسب آخر إحصائية بلغ عدد أفراد مجتمع الدراسة (106) فردًا، موزعين على معاهد التعليم الفني التابعة لمحافظة ولحج..

عينة الدراسة: بعد تحديد مجتمع الدراسة، تم تحديد حجم عينة الدراسة للمجتمع ب (51%) من مجتمع المعلمين المهنيين والتقنيين وتبلغ (54) معلم/ة، وقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية.

توزيع عينة الدراسة وفق الجنس:

جدول (2) يبين توزيع العينة بحسب متغير الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	37	67.7
أنثى	17	32.3
المجموع	54	100.0

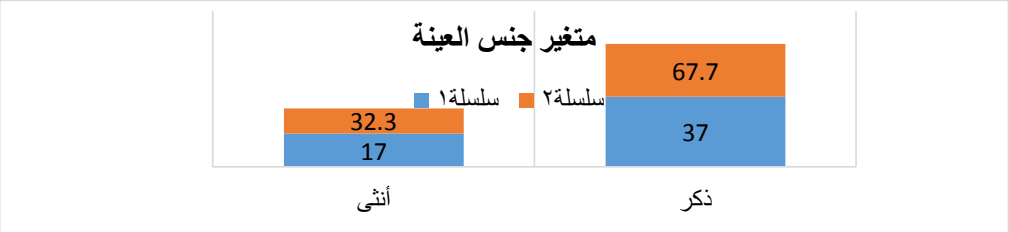

شكل رقم (1) رسم بياني يوضح توزيع أفراد العينة وفقًا لمتغير الجنس

يشير الجدول والشكل السابقين إلى أن عدد عينة الذكور (37) فردًا ويشكلون ما نسبته (67.7%)، وعدد عينة الإناث (17) مفردة ويشكلن ما نسبته (32.3%)، حيث كان نصيب الذكور فيها أكبر من الإناث.

أداة الدراسة: استخدم الباحث في دراسته أداة بحث رئيسية هي الاستبانة:

استبانة مشكلات التعليم المهني والتقني في المعاهد المهنية والتقنية في محافظة لحج المهنية من وجهة نظر المعلمين وقد استند الباحث في إعداد الاستبانة إلى الأدبيات في التعليم المهني والتقني ومنشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني واستشارة المختصين في المجال في استفتاء أهم المشاكل التي يعانيها التعليم المهني والتقني، كما استند الباحث إلى آراء المحكمين الذين عرضت عليهم الاستبانة بصورتها الأولية، وحرص على استقصاء أكبر عدد ممكن من المشكلات في جميع المجالات، وهدفت الاستبانة إلى معرفة مشكلات التعليم المهني والتقني في المعاهد المهنية والتقنية في محافظة لحج المهنية من وجهة نظر المعلمين ، وقد جاءت على نمط مقياس ليكرت ذو التدرج الخماسي كبيرة جدا ،كبيرة ،متوسطة ،ضعيفة ،ضعيفة جدا وتكونت الاستبانة بصورتها الأولية من (59) فقرة موزعة على خمسة مجالات تقيس مشكلات التعليم المهني والتقني وهي:

1. المجال الأول: مجال النظم والقوانين والادارة
2. المجال الثاني: مجال التجهيزات والامكانات
3. المجال الثالث: مجال النمو المهني

4. المجال الرابع: المناهج
5. المجال الخامس: مجال التمويل المالي

أولًا: البيانات العامة: وتكون هذا الجزء من المتغيرات التعريفية للعينة وهي الخصائص الديموغرافية، وخصص هذا الجزء من الاستبانة للخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة بهدف معرفة مدى تباين وجهات النظر واختلافها في استجاباتهم بشأن محاور الدراسة، وعزوها لهذه الخصائص في حال وجود تباينات، وقد شملت:

1) مُتغير النوع.
2) مُتغير المحافظة.
3) مُتغير التخصص.
4) مُتغير المؤهل العلمي.
5) مُتغير سنوات الخدمة.

ثانيًا: محاور الدراسة: وتكون هذا الجزء من المتغيرات الأساسية التي شملت خمسة محاور وعدد فقراتها (59) فقرة.

جدول (3) يوضح محاور الاستبانة وفقراتها في صورتها الأولية

رقم المجال	المجال	عدد الفقرات
الأول	النمو المهني للمعلمين	8
الثاني	التمويل المالي	7
الثالث	التجهيزات والامكانات	8
الرابع	المناهج	11
الخامس	النظم والقوانين والإدارة	25
الإجمالي		**59**

وبذلك فهذه المجالات هي التي شملتها أداة الدراسة المستخدمة بعدد فقراتها في صورتها الأولية قبل تحكيمها وقياس صدقها الإحصائي وثباتها.

الخصائص السيكومترية لأداة الدراسة: جرى التحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها بغية التأكد من سلامة فقراتها وصلاحيتها للتطبيق وقدرتها على تحقيق أهداف الدراسة.

أولًا: الصدق: اتبع الباحث في عملية التحقق من صدق الأداة على طريقتي صدق المحكمين بما يسمى الصدق الظاهري والمنطقي وصدق الاتساق الداخلي إحصائيًّا للأداة.

1) صدق المحكمين: للتحقق من صدق الأداة استخدم الباحث طريقة صدق المحتوى، حيث عرضت في صورتها الأولية على (12) محكمًا من ذوي الخبرة والمتخصصين في مجالات الإدارة التربوية وطرق التدريس والمناهج في كلية التربية صبر، ومختصين في التعليم المهني والتقني في الادارة العامة للتعليم المهني والتقني وقد عادت معظم الاستبانات المحكمة وعُدِّلت الاستبانة بناءً على ما أبداه المحكمون من ملاحظات، ولم يحدث تغيير في عدد مجالاتها او فقراتها وإنما تعديل واستبدال بعض الفقرات وظلت تشمل خمسة مجالات لمشكلات التعليم المهني والتقني في المعاهد المهنية والتقنية في محافظة لحج موزعة على (59) فقرة.

2) الصدق الإحصائي (صدق الاتساق البنائي للمجالات): استخدم الباحث معامل ارتباط سبيرمان Spearman's Correlation Coefficient لمعرفة الارتباط بين مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للأداة، وإيجاد الترابط عند مستوى دلالة (0.01).

جدول (4) يبين معاملات الارتباط لكل مجال بالدرجة الكلية للأداة

م	المجال	عدد الفقرات	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	النظم والقوانين والإدارة	25	0.850**	0.000
.2	التجهيزات والإمكانات	8	0.888**	0.000

.3	النمو المهني للمعلمين	8	0.884**	0.000
.4	المناهج	11	0.848**	0.000
.5	التمويل المالي	7	0.851**	0.000

**** معامل ارتباط دال إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)**

نلاحظ من الجدول رقم (4) السابق أن هناك ارتباطًا إحصائيًا قويًا عند مستوى معنوية (0.01) بين كل المجالات والدرجة الكلية للاستبانة؛ إذ إن أقل معامل ارتباط دال إحصائيًا بلغ (0.848) في مجال المناهج ، وأعلى معامل ارتباط دال إحصائيًا بلغ (0.888) في مجال التمويل المالي.

ومعنى ذلك أن المجالات التي حوتها أداة الدراسة جميعًا تنتمي إلى مجالاتها التي اندرجت تحتها وصالحة للهدف الذي وضعت لأجله.

ثبـات الاستبانة: لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة وصدقها، تم استعمال اختبار كرو نباخ ألفا Cronbach's Alpha؛ فإذا كانت قيمة معامل ألفا أقل من 60% فإن مصداقية قائمة الاستبانة تكون ضعيفة، في حين إذا كانت بين 60% إلى 70% فتعدُّ المصداقية مقبولة، وإذا كانت قيمة معامل ألفا بين 70% إلى 80 تعدُّ أداة الدراسة جيدة، في حين إذا كانت القيمة أكبر من 80% فالمصداقية تكون مرتفعة، والجدول الآتي يوضح نتائج تطبيق الاستبانة على العينة الاستطلاعية.

جدول (5) يبين معامل ألفا كرو نباخ لكل مجال وللاستبيان ككل

المجالات	عدد الفقرات	معاملات كرونباخ ألفا
النظم والقوانين والإدارة	25	0.945
التجهيزات والامكانات	8	0.942
النمو المهني للمعلمين	8	0.935
المناهج	11	0.945
التمويل المالي	7	0.949
الاستبانة ككل	**59**	**0.950**

يوضح الجدول (5) السابق معاملات الثبات للفقرات في كل مجال منفردًا ولفقرات المجالات إجمالًا، ويتبين أن هذه القيم تفسّر ثباتًا عاليًا لأداة الاستبانة، إذ يظهر من هذه المعاملات أدنى قيمة بلغت (0.935) وهي قيمة مرتفعة، وتدل على ثبات فقرات مجال النمو المهني للمعلمين، وأعلى قيمة لمعامل كرونباخ ألفا بلغت (0.949) وهي قيمة مرتفعة، وتدل على ثبات فقرات مجال التمويل المالي.

وما يخص فقرات المجالات إجمالًا التي تمثل مشكلات التعليم المهني والتقني في المعاهد المهنية والتقنية في محافظة لحج، فقد بلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا (0.950) وهي قيمة مرتفعة تدل على ثبات الفقرات التي تضمنتها أداة الاستبانة. وبالتالي فإن أداة الدراسة تتمتع بشكلها الكلي وبمجالاتها بمعامل ثبات عاليًا ومناسبًا في حدود أغراض الدراسة وطبيعتها وبذلك تكون الاداة صادقة وثابتة وبصورتها النهائية مكون من (59) فقرة موزعة على مجالاتها الخمسة ، وجاهزة لتطبيقها على عينة الدراسة.

إجراءات الدراسة: بعد ان اطمئن الباحث لصدق وثبات أداة الدراسة وأنها أصبحت جاهزة للتطبيق اتبع الخطوات التالية لإنجاز دراسته:

1. استخراج خطاب من نيابة الدراسات العليا والبحث العلمي في كلية التربية صبر بجامعة عدن موجه إلى مكتب التعليم الفني والتدريب المهني في محافظة لحج بطلب تسهيل مهمته في تطبيق الدراسة الميدانية.
2. تم النزول في تاريخ 8 /1/ 2023م الي المعاهد الفنية والتقنية وتوزيع الاستبانة على عينة الدراسة في محافظة لحج حيث تم توزيع (73) نسخة
3. بعد نحو شهر استطاع الباحث تجميع (62) نسخة من الاستبانات الموزعة بعد أن تابع العينة وجمعها منها.

4. استبعد الباحث (8) نسخة من الاستبانات غير الصالحة للتحليل بعد فحصها وفرزها وتهيئتها للتحليل وكما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (6) يبين تفاصيل نسخ الاستبانة وعدد أفراد العينة المستجيبة

عدد النسخ الموزعة	عدد النسخ المسترجعة	عدد النسخ الفاقدة	عدد النسخ المستبعدة	عدد أفراد العينة المستجيبة
73	62	11	8	54

5. قام الباحث بتفريغ الاستبانات الى جداول الاكسل ثم سلمها لخبير احصائي لتحليلها ثم عرض نتائجها وتفسيرها.

الأساليب الإحصائية المستخدمة: حُلِّلت بيانات الدراسة عن طريق برنامج (SPSS) برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for the Social Sciences، وقد طبقت الأساليب الإحصائية الآتية:

1. التكرارات والنسب المئوية للبيانات العامة الواردة في الجزء الأول من الاستبانة.
2. معامل ارتباط سبيرمان Spearman's Correlation Coefficient لقياس صدق الاتساق الداخلي لفقرات محاور أداة الدراسة.
3. معامل كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha لقياس ثبات فقرات محاور أداة الدراسة.
4. المتوسط الحسابي المرجح والوزن المئوي والانحراف المعياري لكل فقرة من استجابات أفراد العينة بشأن فقرات محاور أداة الدراسة.
5. الاختبار التائي Independent Samples Test لعينتين مستقلتين لاختبار الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول مشكلات التعليم المهني والتقني في المعاهد المهنية والتقنية في محافظة لحج المهنية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير الجنس.
6. تم الحكم على المتوسطات الحسابية وتفسير النتائج وفقا للمعيار المبين في الجدول الاتي:

جدول (7): معيار الحكم على المتوسطات الحسابية وتفسير النتائج

الاستبانة	المتوسط	الوزن النسبي
كبيرة جداً	من 4.2 إلى 5	من 84% إلى 100%
كبيرة	من 3.4 ــ أقل من 4.2	من 68% ـ أقل من 84%
متوسطة	من 2.6 ــ أقل من 3.4	من 52% ـ أقل من 68%
ضعيفة	من 1.8 ــ أقل من 2.6	من 36% ـ أقل من 52%
ضعيفة جداً	من 1 ــ أقل من 1.8	من 20% ـ أقل من 36%

يلاحظ من الجدول السابق أنه تم إعطاء وزن للبدائل (كبيرة جدًا، وكبيرة، ومتوسطة، وضعيفة، و ضعيفة جدًا)، تم تصنيف تلك الإجابات إلى خمسة مستويات متساوية المدى من خلال المعادلة التالية طول الفئة = المدى مقسومًا على عدد الفئات

المدى= (أكبر قيمة- أقل قيمة) ÷ عدد بدائل الأداة (عدد الفئات).

المدى=(5 -1) ÷ 5 = 0.8

عرض نتائج الدراسة وتفسيرها

نتائج الدراسة: في هذا الفصل يستعرض الباحث النتائج التي تم الوصول إليها وتحليلها باستخدام المعالجات الاحصائية كالمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابات عينة الدراسة للإجابة عن أسئلة الدراسة: والتي هدفت إلى التعرف على مشكلات التعليم المهني والتقني في المعاهد المهنية والتقنية في محافظة لحج المهنية من وجهة نظر المعلمين، كما هدفت إلى التعرف على دور متغيرات الدراسة في تحديد درجة مشكلات التعليم المهني والتقني وذلك من خلال بناء استبانة خاصة بالمعلمين المهنيين والتقنيين حيث تم التأكد من صدقها وثباتها ومدى اتساق فقراتها، وبعد عملية جمع الاستبانة تم معالجتها إحصائيًا باستخدام الرزمة الاحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) .

وفيما يلي نتائج الدراسة تبعًا لتسلسل أسئلتها.

أولاً: الإجابة على السؤال الأول: عرض ومناقشة النتائج المتعلقة بالسؤال الأول الذي ينص على:

ما درجة مشكلات التعليم المهني والتقني في المعاهد المهنية والتقنية في محافظة لحج من وجهة نظر المعلمين؟

مجالات الاستبانة ككل: للتعرف على نتائج المجالات ككل فإن الجدول (8) يوضح المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي والترتيب لاستجابات عينة الدراسة حول المجالات ككل.

جدول (8) المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي والترتيب لاستجابات عينة الدراسة حول المجالات ككل.

م	المجال	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الترتيب	الدرجة
.1	النظم والقوانين والإدارة	54	3.41	0.76	68.26	*5*	كبيرة
.2	التجهيزات والامكانات	54	3.43	1.05	68.63	*3*	كبيرة
.3	النمو المهني للمعلمين	54	3.73	0.92	74.58	*1*	كبيرة
.4	المناهج	54	3.42	0.80	68.36	*4*	كبيرة
.5	التمويل المالي	54	3.43	1.11	68.67	*2*	كبيرة
الكلي		**54**	**3.48**	**0.82**	**69.69**		**كبيرة**

من خلال الجدول رقم (8) والذي يبين الاجمالي الكلي للمتوسط الحسابي والنسبية المئوية ومستوى درجة المشكلات للمجالات الخمسة، نلاحظ ان المجال الثالث وهو النمو المهني قد تحصل على اعلى نسبة في مستوى درجة المشكلات وبنسبة (74.58%)، يليه التمويل المالي وبنسبة (68.67%) ثم التجهيزات والامكانات بنسبة (68.63%) ويليه المناهج بنسبة (68.36%) واخيرا مجال النظم والقوانين والادارة بنسبة (68.26%) وجميعها في مستوى درجة المشكلات (كبيرة).

والملاحظ أن عينة الدراسة تنظر الى أن أكبر المشكلات هي في ضعف النمو المهني المتمثل في ضعف التدريب وعقد دورات تدريبية وتأهيلية للمعلمين.

ثانيا: الاجابة على السؤال الثاني:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α =0.05) في متوسط مشكلات التعليم المهني والتقني في المعاهد المهنية والتقنية في محافظة لحج من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير الجنس.

للإجابة عن هذا السؤال والتعرّف عمّا إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة بشأن مستوى مشكلات التعليم المهني والتقني في المعاهد المهنية والتقنية في محافظة لحج المهنية من وجهة نظر المعلمين تعزى لمتغير الجنس، فقد أُجري الاختبار التائي لعينتين مستقلتين Independent Samples Test في متغيرات الجنس والمحافظة، وكانت النتائج كما هي مبينة في الجداول الآتية.

أ- بحسب متغير الجنس:

جدول (9) يبين نتيجة الاختبار التائي T-Test للفروق بين تقديرات عينة الدراسة حول مشكلات التعليم المهني والتقني في المعاهد المهنية والتقنية في محافظة لحج بحسب متغير الجنس

المجالات	الجنس	العينة	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة ت	درجة الحرية	مستوى الدلالة	الدلالة اللفظية
النظم والقوانين والإدارة	ذكر	37	3.34	0.76	1.533	52	.128	غير دالة
	أنثى	17	3.56	0.74				
التجهيزات والامكانات	ذكر	37	3.29	1.06	2.342	52	.021	دالة
	أنثى	17	3.73	0.96				

النمو المهني للمعلمين	ذكر	37	3.56	0.97	3.183	52	.002	دالة
	أنثى	17	4.09	0.71				
المناهج	ذكر	37	3.23	0.84	4.154	52	.000	دالة
	أنثى	17	3.81	0.54				
التمويل المالي	ذكر	37	3.24	1.15	2.946	52	.004	دالة
	أنثى	17	3.83	0.92				
المجالات ككل	ذكر	37	3.33	0.85	3.207	52	0.002	دالة
	أنثى	17	3.80	0.67				

يتضح من الجدول (9) أن قيم "ت" بين متوسطي الذكور والإناث دالة إحصائياً في معظم المجالات، وفي المجالات ككل حيث كانت مستوى دلالتها (0.002) وهي قيمة أقل من مستوى الدلالة (0.05)، المعتمدة في هذه الدراسة، ولصالح الاناث على الذكور، ما عدا في مجال النظم والقوانين والإدارة ، فقد أظهرت قيمة اختبار (ت) عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة (0.128)، وهي أكبر من ال (0.05)، ويفسر ذلك بأن المعلمات أكثر إحساساً للمشكلات التي يعاني منها التعليم الفني في البلاد، ولذلك كانت الفروق واضحة لصالحهن في معظم المجالات وفي مجموع المجالات ككل.

أولاً: الاستنتاجات: في ضوء نتائج الدراسة، نستنتج الآتي:

1- اكدت نتائج الدراسة على وجود مشكلات عديدة في كل مجالات التعليم التقني والمهني في المعاهد التقنية والمهنية في محافظة لحج وبنسبة كبيرة بحسب اراء عينة الدراسة.

2- غياب وانعدام النظم والتشريعات التي تكفل حقوق الكوادر المهنية العاملة كمستوى المرتبات والاجور والتامين الصحي وغيرها من الحقوق والامتيازات.

3- الافتقار إلى استراتيجية ورؤية وسياسة واضحة المعالم للتعليم التقني والمهني تحدد الاحتياجات التدريبية التي تتوافق مع تطورات سوق العمل واحتياجاته.

4- قصور تام في التشريعات والنظم واللوائح وأسلوب الإدارة والتنظيم وغياب الية تضمن مستوى تنفيذها

5- القصور في التجهيزات والأدوات والخامات ومعدات الورش اللازمة للدراسة المهنية، وانعدام الجودة النوعية للتعليم الفني مما أدى إلى تدني مستوى التعليم به، وضعف الكفايات المكتسبة لدى طلاب التعليم الفني والمهني.

6- تقادم المناهج التعليمية وعدم توافقها مع الاحتياجات الفعلية لسوق العمل وافتقادها للمرونة والديناميكية والقدرة على مواكبة مستوى التطور التكنولوجي والتقني المتسارع.

7- قلة التمويل المالي لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني وعدم توفيره لأدنى متطلبات تنفيذ العملية التعليمية والتدريبية مع الغياب التام لدعم الشركات والمؤسسات الخاصة.

التوصيات: بناءً على ما توصلت إليه الدراسة فيوصي الباحث بالآتي:

1. تفعيل التشريعات واللوائح المنظمة للتعليم الفني والمهني وتنفيذها بما يخدم تطوره في جميع القطاعات والمستويات.

3. تفعيل مؤسسات التعليم الفني والمهني، وتوفير المستلزمات الكافية لكل مؤسسة بما يحقق ويلبي احتياجات ومتطلبات سوق العمل ويضمن مواكبة التطورات المتسارعة التقنية والتكنولوجية.

4. استحداث أقسام جديدة تلبي التطورات والتحديات المعاصرة في عصر التكنولوجيا والانفجار التكنولوجي.

5. ربط مناهج التعليم الفني والتدريب المهني باحتياجات سوق العمل، وبتصميم مناهج دراسية متكاملة ومتوازنة ومرنة ومتطورة تلبي احتياجات سوق العمل، وتتناغم مع متطلبات خطط التنمية الوطنية المستدامة وفقاً للمستويات العالمية.

6. توفير التمويل المالي اللازم والكافي لمؤسسات التعليم الفني والمهني بما يمكنها من تنفيذ العملية التعليمية وفق معايير تضمن جودتها.
7. اصدار قوانين وتشريعات الزامية لتفعيل التدريب التعاوني مع شركات القطاع الخاص.
8. الاهتمام بالكوادر المهنية العاملة ورفع المرتبات والاجور وتوفير التامين الصحي وتفعيل الدورات التدريبية التأهيلية لها.

المقترحات: يقترح الباحث التالي:

1. إجراء دراسة عن تقويم برامج التعليم الفني والمهني في اليمن ومدى مواكبتها لمتطلبات سوق العمل.
2. إجراء دراسات حول عزوف طلاب التعليم العام عن الالتحاق بالتعليم الفني والمهني في اليمن.

المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العربية:

1. بدرخان سوسن (2006م)**." التربية المهنية مناهج وطرائق التدريس"** الطبعة الأولى، دار جرير للنشر والتوزيع الأردن، 2006 م.
2. تاج الدين نشوان والموشكي اسماعيل وباتور محمد وخيري محمد (2020م)**"التداعيات الإدارية للنزاع المسلح وتأثيرها في التعليم والتدريب المهني والتقني دراسة تطبيقية في كليات المجتمع في اليمن"**
3. **الجمهورية اليمنية**، التصنيف المهني في الجمهورية اليمنية، **الهيئة العامة للتدريب المهني والتقني، طبع بمطابع جامعة الدول العربية 1995 م.**
4. **الجمهورية اليمنية**، الجريدة الرسمية، **وزارة الشئون القانونية، العدد) 20، أكتوبر2002م**
5. **الجمهورية اليمنية**، تقرير الإنجاز السنوي، 2001 **م.**
6. **الجمهورية اليمنية، وزارة التعليم الفني والتدريب المهني**، التقرير السنوي 2003 م.
7. **الجمهورية اليمنية، وزارة التعليم الفني والتدريب المهني**، التقرير السنوي لعام 2004 **م.**
8. الجمهورية اليمنية، وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، **تقرير الإنجاز السنوي 2002 م.**
9. الجمهورية اليمنية، وزارة التعليم الفني والمهني **القرار الوزاري رقم – 29 عام 2010 م.**
10. الجمهورية اليمنية، وزارة التعليم الفني والمهني، **دليل الطالب في المؤسسات التعليمية والتدريبية للعام /2010.2011 م**
11. الجمهورية اليمنية، وزارة الشئون القانونية، **القرار الجمهوري رقم 166 عام 2009 م.**
12. الجمهورية اليمنية، وزارة الشئون القانونية، **قانون التعليم الفني والمهني عام 2006** م.
13. حماد، خليل عبدالفتاح والنخالة، سمية سالم (2008)" **مشكلات التعليم المهني في محافظات غزة كما يدركها المعلمون."** مؤتمر التعليم التقني والمهني في فلسطين :واقع وتحديات وطموح. الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية 13 - 12 أكتوبر2008 .
14. الخطيب، محمد" .(1995) **.الأصول العامة للتعليم الفني والمهني"**، دراسة في استراتيجيات التعليم الفني والمهني ومشكلاته، ج1 ، الأصول الفلسفية والاجتماعية وأصول المناهج، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض :السعودية
15. الشرجبي، عبدالرحمن ؛ الشهاب امين؛ المطري سميرة **(2022)."** متطلبات تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية بالاستفادة من تجارب (ألمانيا - النمسا - سويسرا – فنلندا" **مجلة مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية .المجلد (2) العدد (13) ذي القعدة/ 1443ه- يونيو/ 2022م**
16. صاروخ، جلال البشير عبدالسلام(2015)."**التعليم الفني وعلاقته بالتنمية الاجتماعية".** فكر وابداع، ج(92)، 297-308.

17. طه، عائشة أبكر (2016)."**أثر النزاعات الأهلية على التعليم بمرحلة الأساس في جنوب دارفور." رسالة ماجستير غير منشور** . (الخرطوم :جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا)

18. العاجز، فؤاد علي (أ2001). "المشكلات الادارية التي تواجه مديرات مدارس البنات في التعليم الاساسي لمحافظات غزة وعلاقتها ببعض المتغيرات"، **مجلة الجامعة الاسلامية**، مجلد9، غزة ص. ص 209-255

19. العاني، طارق علي و الجميلي، أكرم جاسم(2000)**." طرائق التدريس والتدريب المهني "** المركز العربي للتدريب المهني وإعداد المتدربين – الطبعة الأولى، 2000 م

20. فلاته، مصطفى (1994)." **إعداد معلم التعليم التقني والمهني في دول الخليج العربية"**، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض: السعودية.

21. مقدادي، عمر مقداد يحيى (2007) **"التعليم المهني في الاردن، مشكلاته واتجاهات تطويره"** رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم التربوية تخصص مناهج عامة/التعليم المهني جامعة السودان للعلوم

22. منظمة العمل الدولية **"الإطار الاستراتيجي للتعليم الفني والتدريب المهني**(2020 - **2023)** . رسالة مقدمة للقاء التشاوري عمان الاردن 2019.

ثانيًا: المراجع الاجنبية:

1. Nwogu ,Prince Opurum and Nwanoruo,Christopher (2011)Vocational Technical Education and Training for Self-Reliance :Towards National Development .**Mediterranean Journal of Social Sciences**,2(5).
2. Chong, Terence. (2014). ‘‘Vocational Education in Singapore: Meritocracy and Hidden Narratives’’. Discourse: **Studies in Cultural Politics of Education** . Vol. 35. Issue No. 5.
3. Liu,C.(2014). *China Announces Modern Vocational Education Development Strategy 2014 – 2020, Vocational education development Strategy, 2014-2020, china.* Retrieved from: https://internationaleducation.gov.au/
4. Enjy Karim Moustafa (2016). The impact of cultural Context on the Egyptian technical and vocational education and training and training system. Scientific journal for economy and comerece.no (3), 57-74.

Problems of Vocational & Technical Education in the Vocational & Technical Institute in Lahj Governorate from the Views of Teachers

Mutlaq Abdullah Mhmood Ali

Abstract: This study aimed to define the **Problems of Vocational & Technical Education in the Vocational & Technical Institute in Lahj Governorate from the Views of Teachers**, and tried to determine the effects of certain variables on determining the degree of these problems. Concerning the variables related to the teachers; they are gender, academic qualification, years of experience and governorate.

For the purpose of this study, stratified randomized samples were

used for the teachers. The teachers sample consisted of (54) teachers forming (51 %) of the study population, which was consist of (106)of teachers .

there was one instrument was developed to fulfil the aims of the study; The teachers` instrument consisted of (59) items distributed over (5) areas dealing with the existing problems. The areas are, (systems, laws and administration, equipment and potential, vocational growth, curricula, and financial funding) after confirming the authenticity and consistency of the study instrument , were distributed to the study sample, collected and analyzed statistically. The study's findings were as follows:

- Concerning the teachers` view the total degree of problems facing of vocational and technical teachers was great more specifically, it was (69.69%), the vocational growth of teachers sector came first among the existing problems, while the teachers` vocational development came last. The percentages of the responses to these problems were (74.58%) and (68.26%) in order.

The study also showed that:

- There was significant difference **(**α =0.05**)** concerning the problems according to the teachers` views due to gender for female in all of areas except ,(systems, laws and administration).

On the basis of these findings, the researcher recommended the following:.

- Activate technical and vocational education institutions, provide adequate requirements for each institution and develop new vocational programs to meet the needs and requirements of the labor market and ensure that rapid technical and technological developments are kept pace

- Linking technical education and vocational training curriculum to the needs of the labor market and designing integrated, balanced, flexible and sophisticated curriculum that meet the needs of the labour market and the requirements of national sustainable development plans in accordance with global levels.

Key words: Technical Education and Vocational Training (problems & deficulteis).